j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants

Rajaei Abdulrahman Abdulqader[1], Anmar Haitham Naama[2]

[1,2]*College of low, Uruk University, Baghdad, Iraq.*

Ragaey1971@gmail.com

Abstract This research aims to study the extent to which digital litigation achieves legal protection of the rights of litigants. The research will focus on studying the definition of digital litigation, its advantages, the challenges it faces, and the guarantees of the rights of litigants, then studying models of international experiences of digital litigation systems. The study concluded that it is possible to keep up with national legislation for the digital litigation system in Under legislative texts that are compatible with the rules of the Code of Procedure, or developing the rules of traditional litigation procedures to be compatible with this type of litigation, the research concluded that digital litigation is not considered effective unless legal and material means are available to it so that it does not constitute a violation of the rights of litigants. The study recommended benefiting from experiences Countries that have adopted digital litigation, such as the Emirates, Saudi Arabia, Singapore, and others, and carried out legislative reform to keep pace with scientific and technological development.

Crossref 10.36371/port.2024.special.40

Keywords: *Digital Litigation; Challenges; Guarantees ; Rights Of Litigants; International Experiences*

مدى تحقيق التقاضي الرقمي للحماية القانونية لحقوق المتقاضين

رجائي عبد الرحمن عبد القادر & أنمار هيثم نعمة

كلية القانون / جامعة اوروك الاهلية ، بغداد ، العراق .

الخلاصة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تحقيق التقاضي الرقمي الحماية القانونية لحقوق المتقاضين ، وسيركز البحث على دراسة تعريف التقاضي الرقمي ومزاياه والتحديات التي تواجهه وضمانات حقوق المتقاضين ثم دراسة نماذج التجارب الدولية لأنظمة التقاضي الرقمي ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن مواكبة التشريعات الوطنية لنظام التقاضي الرقمي في ظل نصوص تشريعية تتوافق مع قواعد قانون المرافعات ، أو تطوير قواعد اجراءات التقاضي التقليدي لتتوائم مع هذا النوع من التقاضي، وانتهى البحث إلى ان التقاضي الرقمي لا يعتبر فعالاً الا إذا توافرت له الوسائل القانونية والمادية حتى لا يشكل مساساً بحقوق المتقاضين ،وأوصت الدراسة بالاستفادة من تجارب الدول التي اخذت بالتقاضي الرقمي كالإمارات والسعودية وسنغافورة وغيرهم ، وقيام اصلاح تشريعي لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

الكلمات الدالة: *: التقاضي الرقمي؛ التحديات ؛ ضمانات ؛ حقوق المتقاضين ؛ التجارب الدولية*

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

المقدمة

شهد العالم تطوراً تكنولوجياً هائل وثورة الكترونية- معلوماتية مما ادى إلى ان اصبح العالم قرية صغيرة الامر الذى ادى إلى انعكاس هذه الثورة على مرفق القضاء حيث ادت التطورات التكنولوجية إلى سرعة الفصل فى القضايا وبالتالي ظهر ما يسمى " العدالة الرقمية " او "التقاضي الرقمي" .

لذلك تسعى الدول نحو تقاضى رقمي تتميز اجراءاته بالسرعة والدقة مقارنة بالتقاضي العادي ، حيث يعتمد على الوسائط الالكترونية فى الاتصال عبر شبكة الانترنت ، ويتم تقديم الدعوى على النموذج المعد لذلك على موقع المحكمة الإلكتروني ، ويتم تبادل المستندات والادلة والاعلانات القضائية من خلال البريد الإلكتروني ، ناهيك عن حضور الأطراف والشهود عبر الفيديوكونفرانس ، ويصدر الحكم الكترونياً ويخطر به الأطراف ، وينشر على موقع المحكمة للاطلاع عليه

ان التقاضي عن بعد أو التقاضي الرقمي يقتضي توافر العديد من المتطلبات التقنية والقانونية؛ لتحول التقاضي الى المنظومة الرقمية حيث يجب توافر البنية التحتية الرقمية وذلك بتوفير الإمكانيات التقنية والمادية ووسائل أمن المعلومات، بالإضافة الى تدخل تشريعي يضفي الشرعية الإجرائية لهذا التحول، فضلا عن ضرورة تدريب وتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع النظم الجديدة، وعدم توافر أحد هذه المقومات يؤدي إلي بطلان الإجراءات والحكم المبني عليها[١].

ولما كان العدل أساس الملك فان القضاء يعتبر إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها بناء الدولة، ولذلك فان التقاضي الرقمي لا يعتبر فعالاً الا اذا ما توافرت له الوسائل القانونية والمادية حتى لا يشكل مساساً بحقوق المتقاضين إذا لم يطبق بالشكل الامثل ، لذلك لابد من اتخاذ اجراءات وضوابط لحماية تللك الحقوق

وصدق من قال ان ترك الحوسبة والاعتماد على الطريقة التقليدية - حيلة العاجز عن تحقيق المطلوب وتطبيق الجديد ومجاراة العالم في تطوره وتسارعه نحو المفيد والأفضل[٢].

موضوع الدراسة وأهميته

تكمن أهمية موضوع البحث الموسوم مدى تحقيق التقاضي الرقمي الحماية القانونية لحقوق المتقاضين في مزايا وأهمية التقاضي الرقمي على الساحة الدولية والوطنية خاصة بعد صدور قانون التوقيع الإلكتروني والاعتراف بحجية المحررات الالكترونية والتجارب التي خاضتها الكثير من الدول الاجنبية والعربية في هذا الشأن

إشكالية البحث:

إن الإشكال المطروح سوف يتمحور حول تساؤل هو مدى إمكانيات مواكبة المواطن-المتقاضي البسيط علميا وماديا للتقاضي الرقمي ومدى تحقيق هذا النوع من التقاضي الحماية لحقوق المتقاضين؟ وهذا التساؤل يثير تساؤلات عدة اهمها :

1. ما هو مفهوم التقاضي الرقمي ؟ وماهي مميزاته ؟ومدى مساهمته في تحقيق العدالة الناجزة؟ وماهي التحديات التي تواجه تطبيقه؟
2. هل يتطلب الامر اصدار تشريع جديد خاص بالتقاضي الرقمي ام تعديل التشريعات القائمة ؟
3. ما علاقة التقاضي الرقمي بالفساد الإداري والمالي ؟
4. ما هى الضمانات التى تحقق الثقة فى نظام التقاضي الإلكتروني ؟
5. هل التقاضي الإلكتروني يراعى المبادئ الاساسية للتقاضي ؟وهل يحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم دون الحضور المادي ؟
6. ما هو مدى الاستغناء عن العنصر البشري في عملية التقاضي الرقمى ؟

سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال الدراسة التالية .

منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي من خلال وصف واقع تطبيق التقاضي الرقمي، والمنهج المقارن من خلال مقارنة نظام التقاضي العادي بنظام التقاضي الرقمي الذى تتم جميع معاملاته عبر شبكة الأنترنت، كما اعتمدنا على المنهج التطبيقي لمعرفة الية تطبيق التقاضي عن بعد في تشريعات الدول المقارنة، وكيفية تعزيز وتطبيق هذه التجربة في العراق من خلال التجارب السابقة للبلدان المتطورة

حصر نطاق البحث

يتحدد نطاق البحث بحدود زمنية ومكانية ، فيقتصر نطاق البحث على دراسة مدى تحقيق التقاضي الرقمي الحماية القانونية لحقوق المتقاضين ومتابعة ما تشهده الساحة الدولية والوطنية من تطورات تقنية فى مجال المعلومات وأثرها على التقاضي وما يستجد منها فى التشريعات الوطنية والمقارنة حتى يومنا هذا .

خطة البحث

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

وقد قسمت البحث إلى مبحثين سأتناول فى المبحث الأول مفهوم التقاضي الرقمي ، أما في المبحث الثاني فسأعرج الى دراسة ضمانات حقوق المتقاضين والتجارب الدولية فى مجال التقاضي الرقمي

المبحث الاول : مفهوم التقاضي الرقمي

المطلب الاول: تعريف التقاضي الرقمي ومزاياه

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التقاضي الرقمي

المبحث الثاني: ضمانات حقوق المتقاضين والتجارب الدولية فى التقاضي الرقمي

المطلب الاول: ضمانات تحقيق التقاضي الرقمي حماية حقوق المتقاضين

المطلب الثانى: التجارب الدولية فى مجال التقاضي الرقمى

الفرع الاول : التقاضي الرقمى فى العراق وبعض الدول العربية

الفرع الثانى : التقاضى الرقمى فى التشريعات المقارنة

الخاتمة (التوصيات والنتائج)

المراجع

المبحث الاول

مفهوم التقاضي الرقمي

نقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول فى المطلب الاول: تعريف التقاضي الرقمي ومزاياه والمطلب الثاني نخصصه لدراسة التحديات التي تواجه التقاضي الرقمي وذلك كما يلى :

المطلب الاول: تعريف التقاضي الرقمي ومزاياه

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التقاضي الرقمي

المطلب الاول

تعريف التقاضي الرقمي ومزاياه

نتناول فى هذا المطلب تعريف التقاضي الرقمي ومزاياه وذلك فى فرعين كما يلى :

الفرع الاول

تعريف التقاضي الرقمي

لم تعد العدالة بالصورة النمطية المعروفة بل تطورت بتطور المجتمع البشري وتطور الوسائل التكنولوجية فظهر التقاضي الإلكتروني[٣] ، أو ما يعرف بالتقاضي الرقمي حيث ظهر حديثاً بعد ظهور التجارة الالكترونية والتحكيم الإلكتروني وهو لا يختلف عن التقاضي العادي ، حيث يتفق معه في الموضوع والأطراف والدعوى ، ولكن يختلف من حيث الوسيلة الإلكترونية التي يتم بها التقاضي الإلكتروني – الرقمي حيث يتم عبر الانترنت[٤].

وقد عرف جانب من الفقه التقاضي الإلكتروني – الرقمي كما يسميه البعض بأنه عملية نقل مستندات التقاضي الكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني ، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض ، وارسال اشعار إلى المتقاضي يفيده علماً بما تم بشأن هذه المستندات[٥] .

أما البعض الآخر فقد عرفه بأنه " عبارة عن سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل الاطراف والوسائل ، يعتمد عى الانترنت فى نظر الدعوى والفصل فيها ، مع اخضاع هذه الوسائل والاجراءات التى تمت من خلالها للأصول المتبعة فى الاثبات بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين " [٦] .

ولدينا ان التقاضي الإلكتروني أو التقاضي الرقمى كما يسميه البعض هو نظام قضائي تقنى يتيح للمتقاضين إقامة الدعوى ومباشرتها عبر شبكة الانترنت من خلال الموقع الإلكتروني للمحكمة بدءاً من رفع الدعوى وحتى صدور الحكم فيها دون الحضور المادي للأطراف والشهود ، ويتم تبادل المستندات والأدلة عبر البريد الإلكتروني واستعمال وسائل الاتصال السمعية والمرئية الإلكترونية .

ومن أمثلة التقاضي الإلكتروني العدالة على عجلات فى البرازيل حيث يتم الوصول السريع إلى اماكن الحوادث أو النزاعات وهو برنامج الكترونى على الحاسب الآلى يتجول به القاضي للفصل فى المنازعات والحوادث بعد معاينتها [٧] ، كما أنشأت سنغافورة اول محكمة الكترونية من خلال شبكة الانترنت سنة 2000 ، وان كانت ذات طابع تحكيمي تختص بالفصل فى نزاعات التجارة الالكترونية وتتم اجراءات المحكمة مجاناً ، حيث يقدم المدعى بياناته فى استمارة على موقع المحكمة على الانترنت ويحصل على رقم الدعوى فور تقديم الاستمارة وبعدها ترسل المحكمة الى المدعى عليه اشعار خلال ثلاثة أيام من استلام الدعوى [٨].

الفرع الثانى

مزايا التقاضي الرقمي

1- سهولة وسرعة اجراءات التقاضي وحسم النزاع: من اهم المبادئ التي ترتكز عليها العدالة مبدأ السرعة فى حل النزاع لان العدالة البطيئة نوع من الظلم ، حيث لا حاجة للانتقال إلى المحكمة لرفع الدعوى ومتابعة إجراءاتها، او السفر من بلد إلى آخر لحضور

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

الجلسات والاطلاع على القرارات والاحكام[٩] ، حيث يتم تقديم الاوراق والمستندات والمذكرات المكتوبة بالبريد الإلكتروني دون حضور الاطراف ودون الذهاب إلى مقر المحكمة بل تتم الجلسات وتبادل المستندات عبر الانترنت والمؤتمرات عن بعد عبر الفيديوكونفرانس [١٠]، بالإضافة الى ما سبق فان التقاضي الرقمي يتيح لأصحاب المصلحة كالشهود والخبراء وغيرهم من الذين يخشون على سلامتهم من الذهاب الى المحكمة أو يعيشون في أماكن نائية الحضور عن بُعد[١١] .

2- **توفير الوقت والجهد للقاضي والمتقاضي** : يستخدم البريد الإلكتروني فى تبادل المستندات مما يوفر وقت وجهد القاضي والمتقاضي ، ناهيك عن ان استخدام التقنية الحديثة فى التقاضي يساعد القضاة فى البحث عن النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والاطلاع على ما هو جديد والارتقاء بأداء القضاة [١٢] ، مما يوفر الوقت ويؤدى الى سرعة حسم المنازعات ويخفف العبء على المحاكم وييسر عمل القضاة[١٣] .

يستطيع المتقاضي أو وكيله المحامي من مكتبه الدخول على موقع المحكمة ومتابعة القضية وارسال المذكرات والمستندات بالبريد الإلكتروني دون حاجة الى الحضور الى المحكمة[١٤] ، ناهيك عن تخفيف الاحتقانات بين الخصوم ، وخاصة في القضايا الاسرية والجنائية وبالتالي عدم اطالة امد التقاضي ومنع الاعذار المقدمة من الخصوم لتأجيل الدعوى والتسويف والمماطلة [١٥] ، حيث يلجا بعض الخصوم الى المحامين للتحايل على القانون واطالة امد النزاع [١٦] .

ويمكن أن يساهم التواجد الافتراضي في تخفيض التكاليف، من خلال الحد من ضرورة انتقال المتهم بين السجن والمحكمة، مما يتيح تعزيز استغلال الشهود والخبراء للوقت بفاعلية أو تقليص زيارات المحامين إلى السجون للتحدث مع موكليهم[١٧] .

لقد اصبح مواكبة القاضي لتكنولوجيا العصر الرقمي ضرورة حتمية ، فدخول التكنولوجيا فى المؤسسات القضائية امرا يستلزم قاضيا واعيا ملما بعلوم العصر وادواته ، فيمكنه الاطلاع على القوانين وتعديلاتها واحكام المحاكم والمبادئ القانونية التى اصدرتها من خلال المواقع الرسمية لتلك المؤسسات حتى تكون المصادر موثوقا فيها ، مما يوفر الوقت والجهد للقاضي[١٨] .

واحترام قيمة الوقت من اهم ما يميز القاضي الإلكتروني وضمانة من ضمانات التقاضي[١٩] ، حيث تتم الإجراءات عبر الإنترنت مما يتيح متابعة الجلسات والاطلاع على القضايا والأحكام بسرعة ودقة دون الحضور الشخصي للأطراف إلى المحكمة مما يحد من المترددين على المحاكم فيوفر الوقت والجهد بالإضافة الى الشفافية وإتاحة العدالة للجميع[٢٠] .

ومن الجدير بالذكر أن التقاضي الإلكتروني يسهل تدقيق الدعوى عبر الاتصال بملف الدعوى الكترونيا ، ويتيح لإدارات التفتيش القضائي ومحاكم الاستئناف والنقض من الدخول الى ملف الدعوى عند الضرورة دون تكلفة ، وعناء ودون تأخير ولا مخاطبات بريدية، ولا تأخير في الرد المطلوب[٢١] .

كما يمكن لمحكمة اول درجة ارسال ملف الدعوى الكترونيا إلى محكمة الاستئناف بدل تأجيل الدعوى المتكرر فى الاستئناف لضم مفردات الدعوى من محكمة اول درجة فهذا يوفر وقتا وجهدا . كذلك يسهل الاطلاع على ملف الدعوى عن بعد ويقضى على الروتين المعوق لموظفي المحاكم ويوفر الوقت والجهد والشفافية والنزاهة من اجل الوصول الى عدالة ناجزة [٢٢] .

3- **تبادل المستندات بالبريد الإلكتروني عبر الانترنت** : من مميزات التقاضي الإلكتروني ارسال المستندات والعرائض عبر الانترنت وتبادل الوثائق الكترونيا بين الخصوم أو بين محاميهم [٢٣] ، حيث يتم حفظها على موقع المحكمة مما يسهل الرجوع اليها والاطلاع عليها بيسر وسهولة وبسرعة اكبر مما كان عليه الحال فى غرف الحفظ التقليدية ، وبالتالي يمكن استعمال هذه الغرف في اغراض اخرى [٢٤] .

ويعتبر البريد الإلكتروني بوابة اتصالات سريعة وفعالة في جميع أنحاء العالم فهو مهم الآن للعديد من الدوائر الحكومية والمحاكم لتخزين المواد والمراسلات ، وهو أحد التطبيقات الأكثر شعبية على الإنترنت ، حيث يسمح للمستخدمين بإرسال الرسائل التي تم إنشاؤها على الكمبيوتر إلى أي كمبيوتر آخر على الإنترنت في غضون ثوان، كما يمكن إرفاق ملفات البيانات مثل الصور الفوتوغرافية ومقاطع الصوت ، برسالة بريد إلكتروني[٢٥] .

4- **سرية المعلومات والبيانات والحفاظ عليها** : ان استخدام الوسائل التقنية فى التقاضي يجعل من الصعب الوصول الى المعلومات والبيانات الخاصة به من غير المعنيين ، بحيث لا يمكن الغير معرفة فحوى تلك المعلومات إلا المرسل او مما كلف بارسالها[٢٦]، حيث توفر حوسبة التقاضى السرية التامة فى تداول ملفات الدعوى القضائية والمحافظة على المعلومات والاسرار التى يخشى اطراف الدعوى افشاءها على العامة[٢٧] .

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

اضف الى ذلك ان نظام التقاضي الرقمي يحد من فرص تلاعب الموظفين في مستندات الدعوى والإعلانات وتنفيذ الأحكام والتحكم في مواعيد نظر الدعوى وتحديد الدوائر التي تنظرها كما يحقق التأمين ضد أخطار الإهمال الذي يؤدي إلى فقد وتلف المستندات الورقية وتعرض أوراق الدعاوى والمستندات للضياع أو الفقد أو الحريق[٢٨].

5- **القضاء على الفساد المالي والإداري بالمحاكم**: سداد الرسوم الكترونيا يمنع المواطن من التعامل مع الموظف ودفع مبالغ مالية (رشاوى) لاستخراج نسخ من الاوراق أو صور من الاحكام أو محاضر الجلسات وغيرها من الفساد الذى تفشى بين موظفي المحاكم [٢٩] ، ناهيك عن ان تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني يقضى على كل ابواب الفساد والرشوة داخل المنظومة القضائية حيث يقيد المتقاضي دعواه عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة دون التعامل مع الموظف مباشرة ويتابع المدعى الدعوى القضائية من اى مكان داخل الدولة وفى أي وقت ، فيحصل على خدماته دون احتكاك مع مقدم الخدمة ،الامر الذى لا يقضى فقط على الفساد والرشوة بل على بطء اجراءات التقاضي والذى يكلف الدولة الكثير من المليارات [٣٠]

وعلى الرغم من مزايا التقاضي الإلكتروني الا انه يجب على وزارة العدل قبل تفعيل التقاضي الإلكتروني تطوير العناصر البشرية داخل المنظومة القضائية من خلال تدريب جميع اعضاء الهيئات القضائية وجميع العاملين بهذه الهيئات والجهاز المعاون لها كمصلحة الخبراء والطب الشرعي وذلك على منظومة التقاضي الإلكتروني [٣١] .

فالتقاضي الإلكتروني يعمل على تعزيز مبدأ الشفافية وتقليل ظاهرة الفساد الإداري في النظام القضائي وخاصة بعد تفشى هذه الظاهرة في المحاكم بين الموظفين ناهيك عن الوساطة والمحسوبية ، حيث ان قمع الفساد فى المنظومة القضائية له دور فعال فى التأثير على تدعيم نزاهة القضاء ككل . حيث يؤدى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي إلى الحد من تدخل العنصر البشرى بشكل كبير، خاصة في الإجراءات القضائية [٣٢] .

ولما كان الفساد يشكّل عائقًا أمام تقدّم الوطن ونهوضه إذ إنّه يُسبّب الفقر وينتهك حقوق الإنسان والقيَم الأخلاقية والعدالة ويُقوّض الديموقراطية ويعوّق النمو الاقتصادي ويلحق الضرر بالبيئة والصحة العامة، ويُعرّض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر فان مكافحة الفساد هدفاً مشتركاً تسعى الى تحقيقه معظم الدول ، ولذلك فان التقاضي الرقمي له دور بارز في مكافحة الفساد ؛ حيث يحول دون دفع الرشاوى مما يحفز طريق الوصول الى العدالة الناجزة فتصدر الأحكام أكثر انسجاماً مع متطلبات العدالة وتحقق غايتها المرجوّة في إيصال كل ذي حق الى حقه[٣٣] ..

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه التقاضي الرقمي

1- **عدم ضمان سرية التقاضي** : لان الاجراءات تتم عبر شبكة الانترنت مما يشكل تهديدا لسريتها ، ناهيك عن دخول المخربين والقراصنة علي موقع المحكمة اللذين يحاولون اختراق المواقع الإلكترونية علي شبكة الانترنت [٣٤] ، ولدينا انه يمكن تلافي هذا العيب بإصدار قوانين وطنية وتشريعات دولية لملاحقة هؤلاء المخربين والقراصنة ، وان تقتصر كلمة السر للدخول علي موقع المحكمة علي هيئة المحكمة واطراف النزاع وممثليهم فقط ، بالإضافة إلي استخدام الجدران النارية وتشفير البيانات .

2- **التفاوت التكنولوجي (الأمية المعلوماتية) (الفجوة الرقمية)** [٣٥] : يوجد اطراف لا يمكنهم الوصول الي شبكة الانترنت خاصة في الاماكن النائية مما يؤثر علي حق المواجهة والاستماع بين الاطراف وبالتالي علي نزاهة الادلة [٣٦] ، ناهيك عن الامية المعلوماتية بين الافراد [٣٧] ، وتعتبر الفجوة الرقمية The digital divide ظاهرة فريدة بين من لديهم الامكانيات لاستخدام الحاسب الالي ومن هم اقل حظاً من هذه الناحية خاصة في الدول النامية [٣٨] ، ولكن في ظل التكنولوجيا المتطورة التي جعلت العالم قرية صغيرة واذابت الفواق بين الحدود ودخول الانترنت في كل مكان يمكن تلافى ذلك العيب .

3-**عدم مواكبة التشريعات الوطنية لنظام التقاضي عن بعد** : تعارض تطبيق القضاء الرقمي مع بعض المبادئ القانونية والقضائية الراسخة، مثل مبدأ علانية الجلسات والذى يتحقق بانعقاد المحكمة في قاعة مفتوحة أمام الجميع ويمكن تلافى ذلك بتدخل تشريعي بإيجاد وسيلة لتحقيق مبدأ العلانية. مثل انعقاد الجلسات وعرضها على شاشات ضخمة يشاهدها من يرغب في ذلك وفى أماكن معدة لهذا الغرض، أو عرض الجلسات عبر الموقع الإلكتروني [٣٩] .

ويمكن تلاقي هذا العيب بتدخل المشرع لإقرار قواعد جديدة تنسجم مع خصوصية التقاضي عبر الانترنت فقد ساوي القانون

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

المصري رقم 15 لسنه 2004 بشأن التوقيع الإلكتروني من حيث الحجية في الإثبات أمام القضاء بين التوقيع الإلكتروني والتوقيع اليدوي (م14) ، وكذلك بين المحرر الإلكتروني والمحرر الورقي (م15) وذلك في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية[٤٠] ، كما اضاف المشرع العراقي الحماية القانونية للمستندات الالكترونية واعطاها ذات الحجية القانونية لمثيلتها الورقية [٤١].

المبحث الثانى

ضمانات حقوق المتقاضين والتجارب الدولية فى التقاضي الرقمي

نقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول فى المطلب الاول: ضمانات حقوق المتقاضين والمطلب الثاني نخصصه لدراسة التجارب الدولية فى التقاضي الرقمي وذلك كما يلى :

المطلب الاول : ضمانات تحقيق التقاضي الرقمي حماية حقوق المتقاضين

المطلب الثاني: التجارب الدولية فى التقاضي الرقمي

المطلب الاول

ضمانات تحقيق التقاضي الرقمي لحماية حقوق المتقاضين

وهى الضمانات التي تحقق الثقة في نظام التقاضي الرقمي حيث يتم تداول البيانات والمعلومات عبر شبكة الانترنت مما يعرضها الي خطورة ، الامر الذي ادي إلي وضع ضمانات لحماية هذه البيانات – والمعلومات على نحو يضمن سريتها وعدم العبث بها ، وهذه الضمانات تتمثل فى الحماية التقنية والجنائية للمعلومات والتي تحقق الثقة في نظام التقاضي الرقمي ، حيث تعتبر هذه الضمانات السياج الامني لهذا النوع من التقاضي ، بالإضافة إلى تحقيق الثقة في منظومة التقاضي كلها ، وتشجيع اطراف الدعوي علي اللجوء إلى هذا النوع من التقاضي وسوف نتناول تلك الضمانات في فرعين كالتالي:

الفرع الاول : الحماية التقنية والقانونية للمعلومات والبيانات

الفرع الثاني : احترام المبادئ الأساسية في التقاضي

الفرع الاول

الحماية التقنية والقانونية للمعلومات والبيانات

قد تحدث بعض الخروقات فى آلية عمل المحكمة الإلكترونية نتيجة تداول بيانات المحكمة ومعلوماتها وبيانات المتقاضين عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، ولخطورة هذه المعلومات وخصوصيتها وسرية بعضها لابد من حمايتها بالضمانات الاتية :

اولاً: الحماية التقنية للمعلومات والبيانات

1- تشفير البيانات المتبادلة عبر الانترنت : يقصد بالتشفير تحويل الكلمات المكتوبة التي تتم بين المحكمة الإلكترونية وأطراف الدعوى القضائية إلى أرقام أو صور لا يمكن معرفة مضمونها، لضمان عدم تسرب البيانات والمعلومات المخزنة إلكترونيا، ويعد التشفير اقدم العلوم التقنية وقد استخدمه الانسان مند القدم في الاغراض العسكرية ويعتبر احد الوسائل المناسبة لتحقيق تامين المعاملات الإلكترونية[٤٢] ، وقد تعددت تعريفات التشفير الا ان كلها تدور حول معني واحد حو حماية المعلومات باستخدام التقنيات العلمية الحديثة من الغير ،حيث يعمل التشفير علي الحيلولة دون اختراقها [٤٣] ، وهو تدبير اختزازي يقصد بة ضمان عدم تسرب البيانات والمعلومات المخزنة الكترونيا[٤٤] .

وقد عرف التشفير في اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري بانة منظومة تقنية حسابية تستخدم مفاتيح خاصة لمعالجة البيانات والمعلومات المقروءة إلكترونيا عن طريق مفاتيح فك الشفرة [٤٥] ، ويتم التشفير من خلال نوعين من المفاتيح [٤٦] .1-التشفير المتماثل نظام المفتاح الخاص ويعمل علي تحويل الرسائل الي رموز واشارات غير مفهومة .2- التشفير الامتماثل نظام المفتاح العام ويشترط فيه مفتاحين احدهما المفتاح العام والاخر المفتاح الخاص وهما مفتاح للتشفير واخر لفك التشفير .

2- استخدام الجدران النارية Firewall :وهو برنامج الكتروني يقوم بإرسال رسالة تحذيرية عند اختراق القراصنة للموقع الإلكتروني [٤٧] ، وتعتبر الجدران النارية احدي وسائل الامن المعلوماتي وهي برنامج يشتغل كبوابة للتحكم بنقاط الدخول ما بين الشبكة والمستخدمين ويستخدم في البنوك والمؤسسات الامنية[٤٨] .

ثانياً: الحماية القانونية للبيانات والمعلومات المخزنة الكترونيا

يقصد بها تجريم أي صورة من صور التعدي علي بيانات المحكمة الإلكترونية ومعلوماتها واموالها متي كان ذلك يشكل جريمة في ذاته [٤٩] ، ومن صور التعدي التلاعب في بيانات شبكة المحكمة الإلكترونية وتدمير المعلومات أو اتلافها[٥٠].

ولمواجهة الاجرام السيبراني لا بد من صدور تشريعات لمعاقبة مجرمي شبكة الانترنت وقد اصدرت الحكومة المصرية قانون مكافحة جريمة تقنية المعلومات (الجرائم الإلكترونية) والذي ينص في بعض بنوده علي المعاقبة علي جريمة الاعتداء علي سلامة البيانات والمعلومات والنظم المعلوماتية وجريمة الاعتداء علي البريد الإلكتروني والمواقع والحسابات الخاصة [٥١] ، كما ان

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

المشرع الفرنسي جرم أي تقنيات يستخدمها المجرم المعلوماتي في سرقة المعلومات او الاموال عبر الانترنت [٥٢] ، والجريمة المعلوماتية لها مسميات عديدة حيث توصف بجرائم الحاسب الالي أو جرائم الانترنت ، جرائم تقنية المعلومات جرائم الهاكرز(Cyber –Ctrime)[٥٣]

ويرى الباحث انه يجب صدور تشريعات دولية أو على الاقل يكون هناك تعاون دولي بشان جرائم الانترنت ، لتجريم كل ما من شانه هز ثقة الجمهور بالتعاملات التى تتم فى العالم الرقمي، لان الجريمة المعلوماتية لا تقف عند الحدود الإقليمية لدولة معينة بل انها متعدية الحدود[٥٤].

الفرع الثانى

احترام المبادئ الأساسية في التقاضي

لا يختلف التقاضي الرقمي عن التقاضي العادي في احترام المبادئ الأساسية للتقاضي وضمان تحقيق المبادئ الاجرائية التى نص عليها القانون، وعلي هيئة المحكمة مراعاة احترام مبدأ المساواة بين الخصوم من خلال تبادل المستندات والأدلة المسموعة والمرئية من طرفي الخصومة بشكل شبه متزامن من خلال البريد الإلكتروني والفيديو كونفرانس[٥٥]

أ-تحقيق قضاء عادل وعاجل: ولما كان اهم ما يميز التقاضي عبر الانترنت السرعة فى الاجراءات وحسم النزاع فان السرعة او العدالة الناجزة من المبادئ الإجرائية التى تنص عليها القوانين فمن اهداف واسس قانون المرافعات تحقيق قضاء عادل وعاجل لان عامل الزمن له اهميته فى نطاق تحقيق العدل[٥٦]، وأيضا ما قررته المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان من النص على محاكمة سريعة وعادلة

ب-ضمان تبسيط الاجراءات القضائية :من اهداف واسس قانون المرافعات تبسيط الاجراءات الشكلية ، وتعتبر الية التقاضي الرقمي واحدة من اهم هذه الآليات التي تسعى الى تبسيط الاجراءات بالشكل الذي يضمن عدم التأخر فيها عن طريق التكنولوجيا الحديثة كما يضمن هذا النوع من التقاضي إمكانية تبادل المذكرات بعد تقديم الطلبات بذات الوقت دون تأجيل الدعاوى ، وكذلك إمكانية ارسال الدعوى بشكل فوري من محاكم الدرجة الثانية [٥٧]

ج-تحيق مبدأ المساواة والمواجهة بين الخصوم: المحاكمة العادلة تتطلب تحيق مبدأ المساواة ، وهو مبدأ دستورى أكد عليه القضاء فى العديد من أحكامه وكذلك تسبيب الأحكام والمواجهة بين الخصوم كل ذلك يتم مراعاته فى التقاضى الرقمى.

وتطبيقا لذلك قضي بأنه "ان المقصود بمبدأ المساواة بين الخصوم هو المساواة الإجرائية أي منح الخصوم فرصاً متساوية لإبداء طلباتهم ودفاعهم" [٥٨] ، كما أثبتت الممارسة العملية ان استخدام تقنية التواصل المرئي لا يمس بمبدأ الوجاهية لان الوسائل التقنية المستعملة تمكن أطراف الدعوى من رؤية بعضهم البعض بشكل واضح ودقيق، ويستطيعون من خلال هذه التقنية المشاركة الايجابية الفعالة عن بعد فى هذه الجلسات بحيث تحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم دون حاجة للحضور المادي[٥٩]

وبفضل التقنيات العلمية اصبح بالإمكان حضور الأطراف افتراضيا في جلسات المرافعة حيث تتم المرافعة عبر الانترنت ويتحقق بذلك المواجهة وهو العلانية المعلوماتية من خلال تقنية Video Conference ، وتنعقد الجلسات كما لو كان الاطراف حاضرين شخصياً في قاعة المحكمة [٦٠].

د-احترام حقوق الدفاع: حرصت التشريعات الوطنية والدولية علي احترام حقوق الدفاع وهو امر مستقر عليه علي الصعيدين المحلي والدولي وهو حق الخصم في ابداء وجهة نظره ومناقشتها والوصول الي الحقيقة من خلال الوسائط الالكترونية ، بالإضافة الي حق العلم وهو حق الخصم في ان يعلم او يمكن ان يعلم بما لدى الخصم الاخر من وسائل دفاع وحجج وذلك بوقت كاف ليمكنه من الرد علي خصمه [٦١]، ويعتبر حق العلم كوكبا تدور في فلكه كل حقوق الدفاع وأحد مكونات فكرة العدالة وهو قدس الأقداس [٦٢].

المطلب الثاني

التجارب الدولية فى مجال التقاضي الرقمي

خطت البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية الإرهاصات الاولية نحو إدخال الأنظمة الإلكترونية في الدعاوى القضائية ، والأخذ بنظام السجلات الإلكترونية والاعتماد على الرسائل الإلكترونية في تقديم الطعون اليها بعد تفشي مرض الجمرة الخبيثة (الأنتراكس) التي تم بسببها إغلاق مبنى المحكمة العليا في 2001/10/21 [٦٣].

كما اجازت المحكمة الجنائية الدولية بموجب م ٦٨ فقرة ثانيا من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية م / ٢٨ فقرة ٢ واستثناء من مبدا علنية الجلسات المنصوص عليها في المادة ٦٧ دوائر المحكمة ان تقوم بإجراء اي جزء من المحاكمة في جلسات

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

سرية او بالسماح بتقديم الادلة بوسائل الكترونية خاصة اخرى وذلك حماية للمجني عليه والشهود او المتهم [٦٤]

لذلك تسعى الدول نحو تقاضى الكتروني تتميز اجراءاته بالسرعة والدقة مقارنة بالتقاضي العادي ، فأجازت القوانين والتشريعات العراقية والعربية استخدام الوسائل الالكترونية والتي سيتم من خلالها تطويع القواعد العامة لتطبيق اجراءات التقاضي دون استبعاد أي منها[٦٥]

الفرع الاول

التقاضي الرقمي في العراق وبعض الدول العربية

وقد ظهرت فـي الاونـة الاخيرة عدة مصطلحات لم تألفها كتب القانـون من قبل مثـل "القضـاء الإلكترونـي" و" المحاكم الإلكترونية" و "القضاء الرقمي " و "المحاكم الافتراضية". وغير ذلك من المصطلحات المرتبطة برقمنة النظام القضائي [٦٦]، ومن أهم تأثيرات الثورة الرقمية في المجال القانوني؛ ظهور المحامي الرقمي ويطلق عليه احياناً المحامي الإلكتروني، والذى يقوم على تقديم خدمات الاستشارات القانونية عبر الانترنت[٦٧] ، كما أظهر تطبيق المحامي الرقمي نجاحا ملحوظاً وقد أطلقت عليه بعض الحكومات المحامي الذكي لتقديم المساعدة القانونية للافراد، إذ تم تصنيع روبوتات تزود بقاعدة معلومات كبيرة تتضمن العديد من البيانات القانونية كالسوابق القضائية والمراجع القانونية المفهرسة ويوجد في فرنسا تطبيق يطلق عليه بشبكة المحامين الإلكترونية(RPVA)[٦٨].

اولاً: جمهورية العراق

طبقت محكمة الكاظمية في بغداد البريد الإلكتروني لمتابعة قضايا المواطنين واستخدمت محاكم الاستئناف في العاصمة بغداد الانترنت في مجال ادارة القضاء في عام 2008 [٦٩] ، وذلك تزامناً مع افتتاح عدد إضافي من دور العدالة فى العراق واعتماد التكنولوجيا في مجال ادارة القضاء ، وقد اعلن مجلس القضاء عن اطلاق مشروع الدعوى الالكترونية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي والذى طبق بشكل تجريبي فى محاكم بغداد والبصرة وكان هذا المشروع خطوة فى طريق تحديث اساليب العمل في المحاكم حيث يقوم على نظام نموذجي لسير الدعوى بدءاً من تسجيل الدعوى ومروراً بجلسات المرافعة وانتهاءً بالحكم فيها وفقاً لأحدث الاساليب الالكترونية [٧٠] .

ومن مميزات هذا المشروع تقديم خدمات للمتقاضين والعاملين فى القضاء وتقليل الزخم على المحاكم وتوفير احصائية دقيقة عن المحاكم يعتمد عليها فى بناء استراتيجيات وخطط مستقبلية لتطوير العمل القضائي في العراق [٧١] .

وتطبيقا لما سبق اجازت المادة (١٠٤) من قانون الاثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم٤٦) لسنة ٢٠٠٠ (للقاضي ان يستفيد من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية) كما صدر فى العراق قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ ونشر في الجريدة الرسمية بعددها المرقم (٤٢٥٦) فى 2012/11/5

ثانياً: جمهورية مصر العربية [٧٢] .

قد شهدت مصر في الآونة الأخيرة خطوات على أصعدة مختلفة في سبيل تطوير منظومة التقاضي وتيسيره على المتقاضين، وبالأخص التحول الرقمي لهذه المنظومة، باعتبار أن رقمنة إجراءات ومخرجات التقاضي بشكل عام من العوامل الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030 وكذلك دخلت ضمن الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسي في سبتمبر الماضي.

ففي ديسمبر الماضي أعلنت وزارة العدل إطلاق منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية بالتعاون مع شركتي "مايكروسوفت مصر" و"لينك ديفيلوبمنت" وذكر وزير العدل عمر مروان خلال احتفالية الإطلاق أن المشروع نواة لتعميم إجراءات التقاضي عن بعد، حيث يمكّن المشروع المحامين من إيداع صحيفة الدعوى عن بعد وسداد رسومها ومصاريفها باستخدام بطاقات الائتمان أو أي وسيلة دفع أخرى وتوقيع الصحيفة بالتوقيع الإلكتروني، وذلك بعد التسجيل المسبق في السجل الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية، والمُنشأ منذ عام 2019 بعد صدور تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم 146 لسنة 2019.

وفي أكتوبر 2020 دشنت وزارة العدل مشروعاً لنظر جلسات تجديد الحبس عن بعد، بآلية "الفيديوكونفرانس" والتي تمكن القاضي ومعه المحامي من مشاهدة المتهم في محبسه عن بعد ومباشرة إجراءات تجديد الحبس بدون نقله من مقر محبسه، وأعلنت الوزارة في مارس 2021 أن هذا المشروع سيتم تعميمه في جميع المحافظات تباعا بعد البدء به في عدد محدود من المحاكم في القاهرة والإسكندرية ببعض السجون العمومية والمركزية، وأنه سيكون نواة لمشروع أوسع لعقد جلسات القضايا الجنائية عن بعد، كما أطلقت وزارة العدل في أكتوبر 2020 خدمة إقامة الدعاوى

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

المدنية عن بعد في 6 محاكم ابتدائية على مستوى الجمهورية، بحيث تتم إجراءات رفع الدعوى ودفع الرسوم وتحديد الجلسات والإخطار بالمواعيد عن بعد.

وقد تبنت مصر استراتيجية تتواكب مع الثورة التكنولوجية وتهدف إلى التحول الرقمي بمؤسسات الدولة[٧٣] ، وأصبح مصطلح الحكومة الالكترونية من المصطلحات الشائعة التي تتردد باستمرار في كافة المناسبات. بل أصبح يطلق على الحكومة الرقمية مصطلح الحكومة المتنقلة (Mobile Government)

ثانياً: المملكة العربية السعودية

بدأت وزارة العدل السعودية في استعمال الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية، تعتبر التبليغ عبر الوسائل الإلكترونية تبليغًا صحيحًا، على الرسائل النصية إلى الهاتف المحمول أو على البريد الإلكتروني الخاص بالمدعى عليه ، لتسهيل التقاضي، واوجبت على أصحاب القضايا الحرص على تدوين أرقام الجوالات الصحيحة، أو عنوان البريد الإلكتروني لخصومهم، حتى يتسنى تبليغهم[٧٤].

وتعد السعودية من الدول العربية الأكثر تطوراً فى مجال التقاضي الرقمي، حيث تتيح الخدمات الرقمية للمنظومة القضائية في السعودية القيام بجميع إجراءات التقاضي عن بعد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وتعتبر محكمة جدة أول محكمة في تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني الشامل؛ بداية من رفع الدعوى والإعلان الإلكتروني، وانتهاءً بإصدار الحكم القضائي ، وفي مجال القضاء الإداري تم إطلاق البوابة الالكترونية لديوان المظالم، والتي تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية، منها نافذة المعرفة وهي عبارة عن قاعدة بيانات تحتوي على اللوائح و الأنظمة والقرارات [٧٥]

.

وقد أطلقت وزارة العدل السعودية تطبيقًا إلكترونيًا يسمى ناجز، يتيح هذا التطبيق تقديم كافة خدمات وزارة العدل الالكترونية، كخدمات المحاكم، والوكالات ، والتنفيذ ...وغير ذلك. ويتم تحديث هذه الخدمات بشكل دوري لمواكبة التطور الرقمي في عالم القضاء[٧٦] .

ثالثا: الإمارات العربية المتحدة

تعد الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية التي عملت على تطوير منظومة العدالة، فقامت بتحديث منظومة العدالة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة فى القضاء، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة بالتحول الرقمي لكافة المعاملات[٧٧] ، وسعت دولة الامارات فى السنوات الاخيرة لتحديث الادارة القضائية فعلى سبيل المثال الموقع الإلكتروني لمحاكم دبى يوفر العديد من الخدمات الالكترونية كالقاضي الإلكتروني ، المحامي الإلكتروني ، الزواج الإلكتروني و المكتبة الالكترونية [٧٨] .

وقد أصدر المشرع الإماراتي مجموعة من التشريعات التي تنظم عملية التقاضي الرقمي، بدأت بالقانون رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية ، وصدر المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم 11 لسنة 1992 والذى تضمن إضافة الباب السادس والمتعمق بالتقاضي الإلكتروني في الإجراءات المدنية. وكذا القرار الوزاري رقم 260 لسنة 2019 في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الالكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية

الفرع الثاني

التقاضي الرقمي فى التشريعات المقارنة

اولاً: فرنسا

اعتمد المشرع الفرنسي علي اعلان الاوراق القضائية بالبريد الإلكتروني كأوراق المرافعات والمستندات والاخطارات والمحاضر وجميع اوراق المحضرين ولو كانت غير قضائية [٧٩] ، وتم تعديل المادة 748 / 1 عام 2005 بالمرسوم 1678 والنافذ يناير 2009 والذي نص علي جواز الاعلان بالبريد الإلكتروني في بعض الاعمال الإجرائية بشرط موافقة المرسل اليه باستخدام هذه الوسيلة وأن تتضمن المراسلات الاشارة إلي تاريخ وساعه إرسالها واستلامها وتوقيع المرسل[٨٠] .

وقد أخذ المشرع الفرنسي بالإيداع الإلكتروني للأوراق القضائية عندما عدل قانون المرافعات حيث نص في المادة 930-1 من المرسوم رقم 634 لسنة 2012 الصادر في 2012/5/3 تودع كافة الأوراق القضائية أمام محكمة الاستئناف الكترونياً، وإلا قضي بعدم قبول الاستئناف، وإذا تعذر لسبب أجنبي إيداع الأوراق بالطريق الإلكتروني ، ففي هذه الحالة يتم إثبات ذلك بموجب سند كتابي ويسلم لقلم الكتاب[٨١]

وقد نصت تشريعات كثير من الدول على جواز استخدام وسائل الاتصال عن بعد في القيام بإجراءات الاستدلال والتحقيق والمحاكمة في المواد الجنائية، فعلى سبيل المثال أقرت أغلب الولايات فى امريكا تشريعات تنظم استخدام تقنية الاتصال عن بعد ، حيث أجازت استخدام هذه التقنية بين قاعة المحكمة وأماكن

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

أخرى لسماع شهادات أو أقوال الشهود أو المجنى عليهم شفهياً عبر استخدام تقنية الاتصال المرئي المسموع[٨٢].

ثانيا: الصين

قامت مدينة زيبو باقليم شاندونج فى الصين بإنشاء محكمة الكترونية تعتمد على برنامج حاسوبيً متطور يقوم هذا البرنامج بحفظ القوانين والانظمة النافذة فضلا عن حفظ السوابق القضائية[٨٣].

الخاتمـة

نخلص إلى اهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال البحث مع الإشارة إلى بعض التوصيات التى يمكن ان تساهم فى القصور الذى اعترى بعض النصوص وذلك على النحو التالى:

أولا: اهم النتائج الثى توصل إليها الباحث

1- يمكن مواكبة التشريعات الوطنية لنظام التقاضي الرقمي في ظل نصوص تشريعية تتوافق مع قواعد قانون المرافعات ، أو تطوير قواعد اجراءات التقاضي التقليدي لتتوائم مع هذا النوع من التقاضي

2- تحقق اجراءات التقاضي الرقمي ضمانات التقاضي ، وغاية القضاء وهى العدالة الناجزة

3- أثبتت الدراسة ان التقاضي الرقمي إحدى الوسائل الفعالة والبديلة للتقاضي العادي من خلال البريد الإلكتروني وال Videoconference ، وهو ما رأيناه فى الاعوام السابقة عند تفشى فيروس الكورونا دوليا .

4- تتيح المحكمة الإلكترونية للمتقاضين تقديم دعواهم وتسجيلها وتقديم المستندات والأدلة بالبريد الإلكتروني على الموقع الإلكتروني للمحكمة عبر شبكة الانترنت ، وحضور الجلسات والمرافعة وحضور الشهود والتحقيق عبر الفيديوكونفرانس ، كما يتيح للقضاة اجراء التحقيق وسماع الشهود ولو من محافظات بعيدة واصدار الاحكام الكترونيا دون الحضور المادي للأطراف والمحامين والشهود فى أي وقت ومن أي مكان

5- تدون مرافعة الخصوم فى محاضر الجلسات بشكل فوري في اثناء انعقاد الجلسة و ذلك باستخدام برنامج VoicTalk " وفيه يقوم البرنامج بنقل الاشارات الصوتية وترجمتها الي كلمات تدون في المحرر الالكتروني وتظهر علي شاشة العرض الموجودة في المحكمة

ثانيا : التوصيات

1- الاستفادة من تجارب الدول التي اخذت بالتقاضي الرقمي كالإمارات والسعودية وسنغافورة وغيرهم .

2- قيام اصلاح تشريعي لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي بسن قانون ينظم التقاضي الرقمي أو تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية ليتماشى مع التكنولوجيا الحديثة وتجهيز المحاكم الكترونيا، وتوفير بنية تحتية قوية في المجال الرقمي

3 -نوصي المشرع العراقي بتشريع قانون لحماية بيانات الأطراف التي يتم تبادلها إلكترونيا ولضمان حقوقهم

4- الأخذ بنظام البريد الإلكتروني في جميع المصالح والهيئات الحكومية وشركات ومكاتب المحاماة

5- تدريس التقاضي الإلكتروني لطلبة كلية القانون حتي يكون لدينا كوادر متخصصه بإمكانها مواكبة التكنولوجيا الحديثة في التقاضي .

6- التخطيط الاستراتيجي والتنسيق بين الجهات القضائية ، وبين الجهات الحكومية المختلفة وتفعيل نظام الحكومة الإلكترونية وربطها مع وزارات الدولة بشبكة معلوماتية واحدة وخاصة وزارة العدل والأحوال المدنية والشهر العقاري ونقابة المحامين واقسام الشرطة

7- ان يكون لكل شخص عنوان الكتروني (بريد الكتروني) في بطاقة الرقم القومي بجانب عنوانه العادي ويصدر قانون بذلك حتي تستطيع الدولة واجهزتها المختلفة مخاطبة الشخص علي أحد عناوينه . او إصـــــدار بطاقة رقمية لكل مواطـــــــن "المحفظة الرقمية" DIGITAL Vault ويتم ربطها بالرقم القومي، وتتضمن هذه البطاقة عنوانًا إلكترونيًا (E-mail) يستخدم كوسيلة رقمية للمرسلات الرسمية لكل مواطن ومنها الإعلانات القضائية كما هو معمول به فى الامارات[٨٤] .

8- تدريب العاملين في المحاكم المختلفة مع تكنولوجيا الحضور عن بعد

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

المراجع

القسم الاول: المراجع باللغة العربية

اولا : الكتب والمؤلفات العامة

[1] تامر عبدالجبار عبد العباسي السعيدي ، التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني ، دراسة مقارنة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، مصر 2018

[2] د.احمد عوض هندى ، التقاضي الإلكتروني ، دار الجامعة الجديدة ، اسكندرية سنة 2014

[3] د.آدم وهيب النداوى ، المرافعات المدنية ، دار الكتب جامعة الموصل ط 1988

[4] د.تامر محمد سليمان الدمياطي ، اثبات التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت ، 2009

[5] د.حسام الدين فتحى ناصف ، التحكيم الالكتروني فى منازعات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية القاهرة ، سنة 2005

[6] د.خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضي الإلكتروني ، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم ، دار الفـــــكر الجامعي ، 2008،

[7] د.داديار حميد سليمان ، الاطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت ، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة ، 2015

[8] د.رجائى عبد الرحمن عبد القادر ، الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية ، دار الجامعة الجديدة ، اسكندرية سنة 2018

[9] د.طلعت دويدار ، ضمانات التقاضي فى خصومة التحكيم ، دار الجامعة الجديدة اسكندرية سنة 2009

[10] د.عصمت عبد المجيد بكر ، دور التقنيات العلمية فى تطور العقد ، دار الكتب العلمية – بيروت 2015

[11] عبد العزيز بن سعد الغانم ، المحكمة الالكترونية ، دار جامعة نايف للنشر ، الرياض 2017

[12] القاضى / على انور دلف البياتى ، وسائل التقدم العلمي فى سرعة حسم التطبيقات القضائية ، دار السنهورى – بيروت 2016

[13] القاضى / محمد حازم الشرمة ، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكترونية ، دار الثقافة ، الاردن 2010

[14] القاضى / محمد عصام الترساوى ، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الإلكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2013

ثانياً: البحوث القانونية

[1] تارة سعيد الدباغ ،اجراءات الدعوى المدنية الالكترونية ، بحث منشور بمجلة قه لاى زانست العلمية ، الجامعة اللبنانية الفرنسية اربيل العراق المجلد4 العدد2 ربيع 2019

[2] د .اسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد - دراسة قانونية، بحث منشور في جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، الإصدار ٢١ ، المجلد1 ،٢٠١٤

[3] د. قصي مجبل شنون الساعدي. التقاضي الإلكتروني، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية. مج. 18، ع. 35، 2019

[4] د.اشرف جودة محمد محمود ، المحاكم الالكترونية فى ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ، مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الازهر فرع دمنهور ع 35 ج3 ، 2020

[5] د.امل فوزى احمد عوض، الكترونية اجراءات التقاضي بالنظم القضائية المقارنة ،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، مج 5 ع 1 سنة 2021

[6] د.خالد محمد مصطفي ، المعلوماتية والمسؤولية الجزائية ، بحث مقدم في مؤتمر كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس الاول ، حول الجوانب القانونية للمعلوماتية في الفترة من 13-14 مارس 2011

[7] د.سحر عبد الستار إمام ، بحث منشور بعنوان " انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، المجة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية مجلة الكترونية ، العدد 10 يناير 2018

[8] د.سيد محمود ، نحو الكترونية القضاء المدني، مؤتمر القانون والتكنولوجيا كلية الحقوق جامعة عين شمس ديسمبر 2012

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

[9] د.صفاء أوتانى ، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد الاول 2012

[10] د.عادل حماد عثمان ، ضبط الادلة فى مجال الجريمة المعلوماتية ، بحث منشور فى مجلة مصر المعاصرة الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهره ، العدد 531-532 ، اكتوبر 2018

[11] د.عصمانى ليلى ، التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية ، مجلة المفكر – كلية الحقوق والعوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكره ، الجزائر – العدد 13 ، فبراير سنة 2013

[12] د.عمر عبدالمجيد مصبح ، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بعد فى الإجراءات الجنائية فى دولة الإمارات: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة السادسة، العدد 4 ، العدد التسلسلي 24 ، ربيع الأول ، ربيع الثاني 1440 ه ، ديسمبر 2018

[13] د.هادى حسين عبد على الكعبى ، نصيف جاسم محمد الكرعاوى ، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية العدد 1 السنة 8 ، 2016

[14] د.هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين ، القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة ، مقال نشر في مجـلـــــــة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد 17 سبتمبر سنة 2017

[15] د.يحي عبد العزيز، التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة في ظل جائحة كورونا مجلة المعيار كلية أصول الدين جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة الجزائر مجلد 27 عدد 1، 2023

[16] عبدالناصر عبد الله ابو سمهدانة ، نحو قضاء ادارى الكترونى ، بحث منشور فى مجلة جامعة الازهر ، غزة ، عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكمّ ، العدد 19 سنة 2017.

[17] عمر لطيف كريم العبيدى ، التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق ، بحث منشور فى مجلة كلية القانون جامعة تكريت – العراق ، السنة (1) المجلد (1) العدد(2) الجزء (1) سنة 2017.

[18] القاضى / حاتم جعفر ، دور التقاضي الإلكتروني فى رسم وتطوير العدالة ، ورقة عمل مقدمة الى المناخ القضائي لدعم الاستثمار ، الاسكندرية ، فبراير 2015.

[19] محمد فوزى إبراهيم محمد- أحمد محمد البغدادي، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية مجلة بنها للعلوم الإنسانية ، العدد 1 الجزء 2 السنة 2022

[20] مراد نبار ، التقاضي عبر الوسائط الالكترونية فى التشريع المغربي والمقارن ، مجلة القانون والأعمال ، جامعة الحسن الأول – المغرب ، العدد 17 مارس 2018

[21] منال رواق ، ياسين جبيري، التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، بحث منشور بمجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين تموشنتت الجزائر العدد الخاص ديسمبر 2021

ثالثاً: المؤتمرات

[1] طلال ابوغزالة ، الجمعية الدولية للملكية الفكرية INTA ، الاجتماع السنوي الخامس والعشرون بعد المائة الاثنين 5 مايو 2003 للام المتحدة واهمية العلامات التجارية للقوة الرقمية امستردام

[2] د. آلاء يعقوب التعيمى – الاطار القانوني لاتفاق التحكيم الإلكتروني ، المؤتمر الدولي السادس عشر للتحكيم ، كلية القانون – جامعة الامارات

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

[3] القاضى / حاتم جعفر ، دور التقاضي الإلكتروني فى رسم وتطوير العدالة ، ورقة عمل مقدمة الى المناخ القضائي لدعم الاستثمار ، الاسكندرية ، فبراير 2015

رابعاً: المقالات

[1] د . ناصر بن زيد ين ناصر بن داوود . حوسبة التقاضي ، المحكمة الإلكترونية ، مقالة موجودة على موقع مركز الدراسات القضائية . نشرت في صحيفة المدينة العدد 16544متاح على الموقع التالى :http://www.cojss.net/article.php?a=211

[2] المحامية علياء النجار، التقاضي الإلكتروني، مقالة موجودة على موقع منتديات نقابة المحامين في سورية http://www.damascusbar.org/AlMuntada/showthread.php?p=23943

[3] شيماء البدوى ، التحول الرقمى يزحف الى القضاء ، مقال بالجريدة الاقتصادية الاولى فى مصـــــر (البورصة) فى2019/9/9متاح على https://alborsaanews.com/2019/09/09/1242

[4] المستشار / فتحى المصري ، التقاضي الإلكتروني يقضى على ابواب الفساد ' حوار مع جريدة الوطن الالكترونية ، 14 مايو 2015 تمت زيارة الموقع الإلكتروني فى 2020/1/2 على الموقع التالى https://www.elwatannews.com/news/details/729552

[5] علاء عدنان يماني، تبليغ المتقاضين عبر الرسائل النصية والبريد الإلكتروني ، مقال بصحيفة المدينة ، يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، يوم السبت 03 / 02 / 2018 متاح علىhttps://www.al-madina.com/article/559646

[6] القاض / عبدالستار البرقدار مجلس القضاء الأعلى بالعراق علي موقع وكالة الانباء براثا في 2008/4/15 تحت عنوان البريد الإلكتروني يدخل الي محكمة الكاظمية من اوسع ابوابها متاح علي الموقع التاليhttp://burathanews.com/arabic/news/39718

[7] رقمنة منظومة التقاضي وعقد الجلسات عن بعد، تقرير بالتوصيات الصادرة عن مائدة مستديرة عقدتها وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ديسمبر 2021 متاح على https://manshurat.org/node/75051

خامساً : القوانين واحكام المحاكم والمواقع الإلكترونية

(1) القوانين الوطنية والغربية

[1] قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري

[2] قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الجديد

[3] قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية المصري رقــم 120 لسنة 2008

[4] قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969

[5] قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2014

(2) احكام المحاكم

[1] محكمة النقض المصرية

[2] محكمة النقض الفرنسية

[3] المحكمة الاتحادية العليا جمهورية العراق

[4] محكمة التمييز الاتحادية بالعراق

(3) المواقع الإلكترونية

[1] موقع محكمة النقض المصرية

[2] موقع المجلس الاعلى للقضاء العراقي

[3] بوابة مصر للقانون والقضاء

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

[4] فلاشة العدالة القانونية الصادرة عن نقابة المحامين المصرية

[5] بوابة ناجز www.najiz.gov.sa

القسم الثانى: المراجع الاجنبية

Alan Davidson, Social Media and Electronic Commerce Law, University of Queensland, Cambridge University Press,2015

الهوامش

(١) متاح على الموقع التالى : https://iamaeg.net/ar/publications/articles/basic-litigation-guarantees-in-remote-litigation

(٢) د . ناصر بن زيد ين ناصر بن داوود . حوسبة التقاضى ، المحكمة الإلكترونية ، مقالة موجودة على موقع مركز الدراسات القضائية . نشرت في صحيفة المدينة العدد 16544متاح على الموقع التالى :http://www.cojss.net/article.php?a=211

(٣) المحامية علياء النجار، التقاضي الإلكتروني، مقالة موجودة على موقع منتديات نقابة المحامين في سورية

http://www.damascusbar.org/AlMuntada/showthread.php?p=23943

(٤) د . عصمانى ليلى ، التقاضى الإلكترونى آلية لانجاح الخطط التنموية ، مجلة المفكر – كلية الحقوق والعوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكره ، الجزائر – العدد 13 ، فبراير سنة 2013 ، صـ 216 .

(٥) د . خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضى الإلكترونى ، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم ، دار الفـــــــــــــــــكر الجامعى ، 2008، صـ 12 ، وكذلك متاح على الموقع التالى : http://kenanaonline.com/users/KhaledMamdouh/posts/79344

(٦) القاضى / محمد عصام الترساوى ، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الاكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2013 صـ 16 ، وكذلك القاضى / محمد حازم الشرمة ، التقاضى االلكترونى والمحاكم االلكترونية ، دار الثقافة ، الاردن 2010 ، صـ 57

(٧) القاضى / حاتم جعفر ، المرجع السابق .

(٨) وقد علق وزير العدل السنغافورى " هوبنغ كى " على المحكمة الإلكترونية بقوله سواء رضينا بذلك أم لا فان الانترنت جعلت من عمل المحاكم اليوم عابراً للحدود وهذا ما سيجبر رجال الاعمال والمال على اختيار الاسلوب الامثل للتعامل شبكياً فى المستقبل ، انظر مراد نبار ، التقاضى عبر الوسائط االلكترونية فى التشريع المغربى والمقارن ، مجلة القانون والأعمال ، جامعة الحسن الأول – المغرب ، العدد 17 مارس 2018 صـ 73 .

(٩) د . رجائى عبد الرحمن عبد القادر ، االجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط االلكترونية ، دار الجامعة الجديدة ، اسكندرية سنة 2018 ، صـ 30 .

(١٠) د . آلاء يعقوب النعيمى – االطار القانونى لاتفاق التحكيم الإلكترونى ، المؤتمر الدولى السادس عشر للتحكيم ، كلية القانون – جامعة االمارات ص 970 وما بعدها .

(11) Camille Gourdet, Amanda R. Witwer, Lynn Langton, Duren Banks, Michael G. Planty,Dulani Woods, Brian A. Jackson, Court Appearances in Criminal Proceedings Through Telepresence, availabie on

https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR3222.html

(١٢) د . صفاء اوتانى – المرجع السابق ، ص 181 .

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

(١٣) د . احمد عوض هندى ، التقاضى الإلكترونى ، دار الجامعة الجديدة ، اسكندرية سنة 2014 ، ص 16

(١٤) د . عصمانى ليلى ، المرجع السابق ، صـ 218 .

(١٥) د . ناصر بن زيد ين ناصر بن داوود . حوسبة التقاضى ، المحكمة الإلكترونية ، الموقع السابق

(١٦) د. احمد عوض هندى . التقاضي االلكتروني . دار الجامعة الجديدة ، اسكندرية عام 2014 ، ص9 .

(١٧) برايان إيه. جاكسون ، نظام قضائي مستعد للتطورات المستقبلية، متاح على

http://www.rand.org/jie/justice-policy/projects/priority-criminal-justice-needs.html

(١٨) د . سحر عبد الستار إمام ، بحث منشور بعنوان " انعكاسات العصر الرقمى على قيم وتقاليد القضاء ، المجة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية مجلة الكترونية ، العدد 10 يناير 2018 ، صـ 59

(١٩) د . طلعت دويدار ، ضمانات التقاضى فى خصومة التحكيم ، دار الجامعة الجديدة اسكندرية سنة 2009 ، صـ 206

(٢٠) مراد بنار ، المرجع السابق ، صـ 41 .

(٢١) د . صفاء اوتانى ، المرجع السابق ، صـ 182 ، د . ناصر بن زيد ين ناصر بن داوود ، المرجع السابق.

(٢٢) عبدالناصر عبد الله ابو سمهدانة ، نحو قضاء ادارى الكترونى ، بحث منشور فى مجلة جامعة الازهر ، غزة ، عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكمّ ، العدد 19 سنة 2017 ، صـ 331 .

(٢٣) عمر لطيف كريم العبيدى ، التقاضى االلكترونى وآلية التطبيق ، بحث منشور فى مجلة كلية القانون جامعة تكريت – العراق ، السنة (1) المجلد (1) العدد(2) الجزء (1) سنة 2017 صـ 514 وما بعدها .

(٢٤) د . هادى حسين عبد على الكعبى ، نصيف جاسم محمد الكرعاوى ، المرجع السابق ، صـ 285 .

(25) Alan Davidson, Social Media and Electronic Commerce Law, University of Queensland, Cambridge University Press,2015 pp. 126-140, Available on https://doi.org/10.1017/CBO9781316182796.011

(٢٦) القاضى / على انور دلف البياتى، المرجع السابق ، صـ 27 .

(٢٧) عبد العزيز سعد الغانم ، المرجع السابق ، ص 5 .

(٢٨) د. اشرف جودة محمد محمود ، المحاكم االلكترونية فى ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ، مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الازهر فرع دمنهور ع 35 ج3 ، 2020 ص 52

(٢٩) شيماء البدوى ، التحول الرقمى يزحف الى القضاء ، مقال بالجريدة الاقتصادية الاولى فى مصـــــــــــر (البورصة) فى 9 /2019/9 متاح على : https://alborsaanews.com/2019/09/09/1242440

(٣٠) المستشار / فتحى المصرى ، التقاضى االلكترونى يقضى على ابواب الفساد ' حوار مع جريدة الوطن االلكترونية ، 14 مايو 2015 تمت زيارة الموقع االلكترونى فى 2020/1/2 على الموقع التالى :https://www.elwatannews.com/news/details/729552

(٣١) المستشار / فتحى المصرى ، المرجع السابق

(٣٢) محمد فوزى إبراهيم محمد- أحمد محمد البغدادى ، القضاء الرقمي والمحاكم االفتراضية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية ع 1 ج 2 سنة 2022 ص 154

(٣٣) رشا الياس ، العدالة الرقمية ضرورة حتمية لنظام تقاض أكثر فعالية وانتاجية متاح على

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

https://www.saderlaw.com/news.php?reader=219

(٣٤) د. هادي حسين عبدعلي الكعبي ، نصيف جاسم الكرعادي ، المرجع السابق ، ص306

(٣٥) طلال ابوغزالة ، الجمعية الدولية للملكية الفكرية INTA ، الاجتماع السنوي الخامس والعشرون بعد المائة للامم المتحدة واهمية العلامات التجارية للقوة الرقمية امستردام الاثنين 5 مايو 2003

(٣٦) د. رجائى عبدالرحمن عبدالقادر، الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الاكترونية ، المرجع السابق ، ص 36

(٣٧) د. هادي حسين عبد علي الكعبي ، نصيف جاسم الكرعادي ، المرجع السابق ،ص306

(٣٨) د. رجائى عبدالرحمن عبدالقادر، المرجع السابق ص 36

(٣٩) محمد فوزى إبراهيم محمد- أحمد محمد البغدادى، المرجع السابق ،ص160

(٤٠) د . خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضى الإلكترونى ، المرجع السابق ، صـ 12 وما بعدها

(٤١) تارة سعيد الدباغ ،اجراءات الدعوى المدنية االالكترونية ، بحث منشور بمجلة قه لاى زانست العلمية ، الجامعة اللبنانية الفرنسية اربيل العراق المجلد4 العدد2 ربيع 2019 ص 112

(٤٢) مراد بنار ، المرجع السابق ، ص17

(٤٣) د. تامر محمد سليمان الدمياطي ، اثبات التعاقد الاكتروني عبر الانترنت ، 2009 ص431

(٤٤) عبدالعزيز سعد القائم ، المرجع السابق ، ص47

(٤٥) د. رجائي عبدالرحمن عبدالقادر ، المرجع السابق ، ص104 ومابعدها

(٤٦) االفقرة التاسعه من المادة الاولى من الائحة التنفيذية لقانون التوقيع الاكتروني المصري رقم 15 لسنة 2014

(٤٧) تامر عبدالجبار عبد العباسي السعيدي ، التنظيم القانوني للمزاد االالكترونى ، دراسة مقارنة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، مصر 2018 ص254 ومابعدها ، هامش1

(٤٨) مراد بنار ، المرجع السابق ، ص178

(٤٩) د. صفاء اوتاني ، المرجع السابق ، ص 178

(٥٠) المرجع السابق ، ص179

(٥١) القانون رقم 175 لسنة 2018 المنشور في الجريدة الرسمية العدد 32 مكرر (2) 14 اغسطس لسنة 2018

(٥٢) د. خالد محمد مصطفي ، المعلوماتية والمسؤولية الجزائية ، بحث مقدم في مؤتمر كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس الاول ، حول الجوانب القانونية للمعلوماتية في الفترة من 13-14 مارس 2011 ص 6

(٥٣) المرجع السابق ، ص 21

(٥٤) د.عادل حماد عثمان ، ضبط الادلة فى مجال الجريمة المعلوماتية ، بحث منشور فى مجلة مصر المعاصرة الصادره عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهره ، العدد 531-532 ، اكتوبر 2018 ص 134

(٥٥) د. حسام الدين فتحى ناصف ، التحكيم االلكتروني فى منازعات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية القاهرة ، سنة 2005 ، ص59

(٥٦) د. آدم وهيب النداوى ، المرافعات المدنية ،دار الكتب جامعة الموصل ط1988 ، نسخة pdf ص24

(٥٧) منال رواق ، ياسين جبيري، التقاضي االلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، بحث منشور بمجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين تموشنتت الجزائر العدد الخاص (ديسمبر 2021) ص 160

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

(٥٨) قضية رقم 11 ،4 ،19 لسنة 2004 تحكيم تجاري ، 91 لسنة 2002/11/27 متاح علي فلاشة العدالة القانونية الصادرة عن نقابة المحامين المصرية www eladalah.com

(٥٩) د.يحي عبد العزيز، التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة في ظل جائحة كورونا مجلة المعيار كلية أصول الدين جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة الجزائر مجلد 27 عدد 1 سنة 2023 ص 374

(٦٠) د. عصمت عبدالمجيد بكر ، المرجع السابق ، ص525

(٦١) د. رجائى عبدالرحمن عبدالقادر ، المرجع السابق ، ص234 وما بعدها

(٦٢) د. طلعت دويدار ، ضمانات التقاضى فى خصومة التحكيم، دار الجامعة الجديدة ، اسكندرية ، سنة 2009، ص 190 وما بعدها

(٦٣) د. داديار حميد سليمان ، الاطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت ، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة ، 2015 ، ص 15 وما بعدها

(٦٤) د . هادى حسين عبد على الكعبى ، نصيف جاسم محمد الكرعاوى ، المرجع السابق ، صـ 321 .

(٦٥) د . هادى حسين عبد على الكعبى ، نصيف جاسم محمد الكرعاوى ، المرجع السابق ، صـ 314 .

(٦٦) محمد فوزى إبراهيم محمد- أحمد محمد البغدادى، المرجع السابق ،ص143

(٦٧) محمد فوزى إبراهيم محمد- أحمد محمد البغدادى، المرجع السابق ،ص148

(٦٨) اعتدال عبد الباقي يوسف ، صناعة العدالة الرقمية من وجهة نظر قانونية، وقائع المؤتمر العلمي الوطني الثامن لكلية القانون جامعة البصرة ملحق خاص (1) العدد (44) السنة السابعة عشرة / حزيران/ 2022 ص286

(٦٩) صرح بذالك باسم مجلس القضاء الاعلي القاض / عبدالستار البرقدار علي موقع وكالة الانباء براثا في 2008/4/15 تحت عنوان البريد الاكتروني يدخل الي محكمة الكاظمية من اوسع ابوابها متاح علي الموقع التالي http://burathanews.com/arabic/news/39718
وانظر كذالك د.صفاء اوتاني ، المرجع السابع ، ص 193

(٧٠) د. سيد محمود ، نحو الكترونية القضاء المدنى، مؤتمر القانون والتكنولوجيا كلية الحقوق جامعة عين شمس ديسمبر 2012 مشار اليه لدى د. امل فوزى احمد عوض، الكترونية اجراءات التقاضى بالنظم القضائية المقارنة ،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، مج 5 ع 1 سنة 2021 ص 15 ، 16

(٧١) د. امل فوزى احمد عوض، المرجع السابق ، ص16

(٧٢) رقمنة منظومة التقاضي وعقد الجلسات عن بعد، تقرير بالتوصيات الصادرة عن مائدة مستديرة عقدتها وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ديسمبر 2021 متاح على متاح على https://manshurat.org/node/75051

(٧٣) محمد فوزى إبراهيم محمد- أحمد محمد البغدادى، المرجع السابق ،ص142

(٧٤) علاء عدنان يماني، تبليغ المتقاضين عبر الرسائل النصية والبريد الإلكتروني ، مقال بصحيفة المدينة ، يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، يوم السبت 03 / 02 / 2018 متاح علىhttps://www.al-madina.com/article/559646

(٧٥) محمد فوزى إبراهيم محمد- أحمد محمد البغدادى، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية ، المرجع السابق، ص165

(٧٦) بوابة ناجز www.najiz.gov.sa المرجع السابق ،ص165

(٧٧) محمد فوزى إبراهيم محمد- أحمد محمد البغدادى، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية ، المرجع السابق، ص166

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

(٧٨) د. عمر عبدالمجيد مصبح ، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بعد فى الإجراءات الجنائية فى دولة الإمارات: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية - السنة السادسة، العدد 4 - العدد التسلسلي 24 ، ربيع الأول ،ربيع الثاني 1440 ه ، ديسمبر 2018 ، ص 396، 397

(٧٩) د. احمد عوض هندى ، قانون المرفعات المدنية والتجارية ، المرجع السابق ، ص385

(٨٠) عبدالناصر عبدالله ابو سمهدانه ، المرجع السابق، ص356

(٨١) د. هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين ، القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة ، مقال نشر في مجلـــــــــة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد 17 سبتمبر سنة 2017 ، ص 49. متاح على http://journals.jilrc.com/legal-depth-research/ تمت الزيارة 2020/3/18

(٨٢) د. اشرف جودة محمد محمود ، المرجع السابق ، ص 72 وما بعدها

(٨٣) د .اسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد - دراسة قانونية، بحث منشور في جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، الإصدار ٢١ ، المجلد1 ، ٢٠١٤ ، ص 165 ، وكذلك د. قصي مجبل شنون الساعدي. التقاضي الإلكتروني، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية. مج. 18، ع. 35، 2019، ص ص. 381-401

(٨٤) محمد فوزى إبراهيم محمد- أحمد محمد البغدادى، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية ، المرجع السابق، ص169

Rajaei Abdulrahman Abdulqader, Anmar Haitham Naama, 2024. The Extent to Which Digital Litigation Achieves Legal Protection for the Rights of Litigants. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.505-522. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.40